برنامج المقرات الإقليمية بالمملكة العربية السعودية – ميعادٌ جديد في الأول من يناير ٢٠٢٤

أعلنت وزارة الاستثمار بالمملكة العربية السعودية، في ٥ ديسمبر ٢٠٢٣، عن الحوافز الضريبية المرتقبة لبرنامج المقرات الإقليمية بالمملكة العربية السعودية. وقد ساهمت هذه الأنباء، مع تبقي أقل من شهر واحد على الموعد النهائي الذي حددته الوزارة لفتح المقار الإقليمية، في زيادة الإقبال على تقديم طلبات الترخيص، حيث أصدرت وزارة الاستثمار السعودية ١٨٠ ترخيصاً للمقرات الإقليمية. بالتالي تجاوزت الوزارة هدفها الأساسي وهو تأسيس ١٦٠ مقر إقليمي بالمملكة العربية السعودية.

ويسعى برنامج المقرات الإقليمية في السعودية إلى جذب الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتؤسس مقراتها الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السعودية. وقد اكتسب هذا البرنامج طابعه الرسمي في٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك عندما أصدر مجلس الوزراء السعودي قراراً اعتمد بموجبه "الضوابط المتعلقة بتعاقد الجهات الحكومية مع الشركات التي ليست لها مقرات إقليمية في المملكة أو الأطراف ذات العلاقة (**"الضوابط"**). ومن المقرر أن تدخل هذه الضوابط حيز السريان بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤ لتمنع على الجهات الحكومية التعاقد مع الشركات التي ليس لديها مقرات إقليمية في المملكة العربية السعودية والأطراف ذات العلاقة بتلك الشركات، مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة. والأهم من ذلك هو أن الضوابط المذكورة تعرّف الجهات الحكومية بأنها جميع الهيئات والوزارات والكيانات الحكومية والهيئات العامة والدوائر والمؤسسات والكيانات المستقلة التي لها شخصية اعتبارية عامّة. وبالتالي، فإن الضوابط تغطي أكبر شريحة من الأعمال في المملكة العربية السعودية.

واعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٤، فإن الشركات المؤهلة للمشاركة في برنامج المقرات الإقليمية، والتي تخلّفت عن تأسيس مقرها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السعودية، لن تتمكن من إبرام عقود مع الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

أهلية المشاركة في برنامج المقرات الإقليمية

ينطبق برنامج المقرات الإقليمية على الشركات المتعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تزاول عملياتها في دولتين على الأقل بخلاف المملكة العربية السعودية وبلد تأسيسها الأول.

وتتولى وزارة الاستثمار السعودية إعداد قائمة بأسماء الشركات التي تملك مقر إقليمي في السعودية، وستعمد الوزارة إلى إبقاء قائمة الشركات التي لها مقر إقليمي في السعودية منشورةً على بوابة اعتماد، وهي البوابة الإلكترونية الموحدة للمشتريات الحكومية.

أهم المتطلبات التنظيمية

يتعين على الشركات المتعددة الجنسيات الراغبة في المشاركة أن تستوفي المتطلبات التالية:

- الحصول على ترخيص مقر إقليمي من وزارة الاستثمار.
- تعيين ما لا يقل عن ١٥ موظفاً بدوام كامل، بما في ذلك ٣ مديرين تنفيذيين على الأقل من المستوى (ج) خلال عام واحد من إصدار الترخيص.
- عدم الانخراط في الأنشطة المدرّة للدخل، وإنما العمل "كمركز للرقابة الإدارية" للشركة المتعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- جعل أنشطة المقر الإقليمي مقتصرةً على القائمة الكاملة للوظائف الإلزامية (وفق ما أوضحتها وزارة الاستثمار) وثلاثة أنشطة اختيارية على الأقل.
- توجيه جميع المنشآت الحالية التي تتبع الشركة المتعددة الجنسيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برفع تقاريرها إلى المقر الإقليمي لتلك الشركة في السعودية بمجرد تأسيسه.
- يتعين على المقر الإقليمي أن يبدأ عملياته خلال ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص.

الحوافز والمزايا

في حين ما تزال القائمة النهائية للمزايا التي ستقدمها وزارة الاستثمار قيد الإعداد، إلا أن المزايا الحالية التي تقدمها وزارة الاستثمار تشمل في الوقت الراهن تتضمّن:

- الإعفاء لمدة ١٠ سنوات من متطلبات سعودة الوظائف في المقر الإقليمي.
- إمكانية إصدار عدد غير محدود من التأشيرات لموظفي المقر الإقليمي.
- خلق فرص العمل لأفراد أُسر الموظفين في المقر الإقليمي من خلال بوابة أجير.
- الإعفاء من متطلبات الاعتماد المهني لموظفي المقر الإقليمي الحاصلين على شهادات سارية في بلدانهم الأصلية.
- إعفاء ضريبي (بنسبة صفر بالمئة) لمدة ٣٠ سنة من ضريبة الشركات وضرائب الاستقطاع المتعلقة بالمقر الإقليمي، بحيث يبدأ هذا الإعفاء من تاريخ إصدار الترخيص.

عملية تأسيس المقر الإقليمي

تشتمل عملية تأسيس مقر إقليمي في السعودية على مرحلتين أساسيتين، هما:

(١) التقدم بطلب للحصول على ترخيص من وزارة الاستثمار.
(٢) وتأسيس كيان المقر الإقليمي إما كمكتب فرعي أو كشركة ذات مسؤولية محدودة في السعودية.

وتسهيلاً لهذه العملية على المستثمرين، قامت وزارة الاستثمار بتبسيط المتطلبات الإجرائية للحصول على ترخيص وذلك من خلال التنازل عن متطلبات التصديق المطبقة عموماً على الوثائق الصادرة من خارج المملكة العربية السعودية. كما تتعاون وزارة الاستثمار بشكلٍ وثيق مع وزارة التجارة من أجل الإسراع بالتسجيل التجاري في المملكة العربية السعودية.

لمزيدٍ من المعلومات، يرجى التواصل مع الفريق المسؤول عن شؤون المقرات الإقليمية على البريد الإلكتروني:
Project.RHQteam.UKIME@dentons.com

د. سائرة نارمة -القاسم
مستشار قانوني أول
هاتف: ٩٦٦ ٥٩ ٧٢٧ ٣٧٠٩+
بريد إلكتروني: sairah.narmahalqasim@dentons.com

سعدية فاروق
مستشار قانوني
بريد إلكتروني: sadia.farooq@dentons.com

لمى أبومنصور
زميلة
بريد إلكتروني: lama.abumansour@dentons.com

تالا صباحي
زميلة متدربة
بريد إلكتروني: tala.sabahi@dentons.com